تمهيد:

بات الإصلاح الاقتصادي من الضرورة الموضوعية تبنيه من طرف الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها لكون ثماره تأتي بالنتائج الإيجابية المرضية لاقتصاديات تلك الدول، وهو حال معظم الدول النامية مع بداية عقد الثمانينات التي عانت من بعض المشاكل والاختلالات الاقتصادية مما أسهم ببروز العديد من الأزمات الداخلية والخارجية خلال تلك الفترة، وكمحاولة من هذه الدول لمعالجة تلك المشاكل والاختلالات وإصلاح أوضاعها الاقتصادية اضطرت إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية الموضوعة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ومنه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل سوف نعرض عموميات عن الإصلاح الاقتصادي،

ثم نتطرق الى واقع اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الاقتصادي،

وكذا برنامج الإصلاح الاقتصادي وصندوق النقد الدولي.

1. عموميات عن الإصلاح الاقتصادي:

1.1 تعريف الإصلاح الاقتصادي:

يختلف مفهوم الإصلاح الاقتصادي من دولة إلى أخرى إطلاقا من نوع النظام السائد وكذا وجهة نظر الدول وصندوق النقد الدولي.

ويقصد بالإصلاح الاقتصادي في المفهوم التقليدي "هي مجمل الإجراءات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرقه لإنتاج الخيرات المادية، والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان"[1].

وتعرف كذلك "هو عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض وإزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار"[2].

يلاحظ أن التعريف السابق للإصلاح الاقتصادي تعريف عام يستوعب كافة وجهات النظر والآراء المتباينة حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلا أنه مهما اختلفت الآراء حول مفهوم الإصلاحات يجب أن نقر بحقيقة مهمة مفادها أنه ومنذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن تحول مفهوم الإصلاح إلى موجة عالمية عارمة وارتكز

---

[1] – محمد راتول، **سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاحتلال الخارجي –التجربة الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد دولي الجزائر 2000، ص 8.

[2] –أحمد النجار، الإصلاح **الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر**، المغرب، اليمن، طبعة 3، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق سوريا، 1996، ص 9.

هذا المفهوم بدرجة أساسية على التقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أضيق الحدود وتحرير العلاقات الداخلية والخارجية.

وتعرف الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها ويتبناها الصندوق والبنك العالميين على أنها: "مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية، المالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق"[1].

2.1 أهداف الإصلاح الاقتصادي:

الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية من جهة وكذلك التحكم بالطلب من جهة أخرى، كما يفترض أن يكون مرتبطا بخطة التنمية الاقتصادية–الاجتماعية، فإذا بعد عن الإنتاج فسوف يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني وقد دلت بعض التجارب على خطأ التوجه نحو تحجيم دور الدولة والتركيز على التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة والتوسع في الخصخصة في عملية الإصلاح الاقتصادي تصبو الحكومات–عادة– إلى كبح العجز في ميزان المدفوعات والميزانية، كما تتحاشى في الوقوع في أحضان التضخم فتسعى إلى تحقيق إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستقرار ومنع المشاكل المستقبلية وصولا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ولكنها لا تستطيع أن تتجاهل الجوع والفقر والبطالة، إن هذا الإصلاح قد يتطلبه استخدام سياسات اقتصادية غير مدروسة، كما قد تسببه عوامل دولية وكذلك يمكن أن تؤدي إليه مشاكل داخلية بحتة، وهكذا فالتصحيح يأتي كرد فعل للصدمات أو بناء جديد للاستراتيجيات،

[1] – أحمد النجار ، نفس المرجع السابق، ص 16.

وهكذا يجب على الدولة إصلاح النظام الضريبي لرفع مستوى الإيرادات وترشيد النفقات في القطاع العام، أما سوق العمل فإصلاحه يفترض إعادة النظر في قوانين العمل والتشغيل في حين لابد من استخدام سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية من أجل التحكم في القطاع المالي إلى جانب إزالة الدعم الحكومي ولا بد من الدراسة المتأنية بشأن تحرير التجارة الداخلية.

من خلال كل هذا نلاحظ أن جهود الإصلاح الاقتصادي تنصب على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1. تفعيل إدارة الطلب الكلي بهدف الوصول إلى التوازنات في الاقتصاد وكبح التضخم.
2. زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد.
3. منع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.
4. تعبئة الطاقات المادية والمالية والبشرية كافة ووضعها في خدمة التنمية المستدامة.

في مجال الاستثمار نجد:

- تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الاستثمار طويل الأجل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للجميع.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن وفق أولويات التنمية المحلية.

- رفع عائديه الاستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية، وكذلك من خلال تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاعات الثلاثة – العام والخاص والمشترك – لزيادة قدراتها على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغير باستمرار.
- في إطار توفير المناخ الاستثماري يفترض في الدولة أن تقوم بتحسين شروط العمل والإبداع والابتكار لشبابنا وخاصة المتعلمين منهم، كما يفترض فيها الحفاظ على كرامتهم داخل بلدهم[1].

3.1 الإصلاح الاقتصادي حسب منظور المدارس الاقتصادية

إن مدراس الفكر الاقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي، إلا أنها تختلف كثيرا على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح الاقتصادي وسوف نتناول بعض هذه المدارس.

1.3.1ـ المدرسة التقليدية[2]:

إن ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكسه نضج الاقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا، ويتسم بالهيمنة على الاقتصاديات الأخرى الأقل نضجا، حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل

[1] – عفيف عبد الكريم صندوق، **دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي**، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، دمشق سوريا، 2005، ص 16.

[2] – مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائري)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 26.

الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب، وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل، وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي والذي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، إن هذه التقلبات القصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجهة نظر التقليديين الى عدة عوامل خارجية منها[1]:

1 – تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي على إعاقة سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.

2 – جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار.

3 – تعاقب الموجودات الاقتصادية التي تتمثل في:

ـ تقلب الناتج الزراعي من سنة لأخرى وما ينتج عن ذلك من آثار على حالة المنتجين الزراعيين مما يؤدي إلى التأثير على الناتج الصناعي.

ـ التطور التكنولوجي وإدخال آلات حديثة في المجال الصناعي والذي يترتب عنه آثار سلبية وإيجابية على الجهاز الإنتاجي.

4 – الأسباب الكامنة في بنية النظام الاقتصادي الحرفي وعدم الانسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، حيث يميل النظام نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الاستهلاك ما يترتب عن ذلك عدم قدرة

[1] – مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 27.

الاستهلاك على امتصاص الإنتاج، بيد أن طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينات من القرن الماضي جاءت مغايرة بحكم التقليديين، فبرغم من انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار فلم يؤدي ذلك إلى عودة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، بل لقد استمر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في[1]:

- زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 25% من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، 33% في ألمانيا، 20% في بريطانيا.
- انهيار أسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانا وبريطانيا.
- انخفاض مستوى الأسعار بـ 25% في الولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة 20% في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الإنتاج ومعدل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعال، وظهور البطالة على نطاق واسع وهذا ما كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وتضح ذلك بما يلي:

1 - اختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الاقتصادي التقليدي، فلم تعد الرأسمالية الواقعية تعمل في ظل المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة آلية، ويقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة

[1] - مدني بن شهرة ، نفس المرجع السابق، ص 28.

باستمرار واستخدام أحدث التكنولوجيا والسيطرة على المواد الأولية والتحكم في الحياة الاقتصادية.

2 – استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام، وإن كان ذلك ممكنا عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معظمها غيرة، لكن مع توسع النشاط الاقتصادي وظهور المشروع الاحتكاري والمؤسسات الحديثة التي تتسم بتضخم حجمها وتنظيمها واضح إذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الاحتكاري يتم عند مستوى من الناتج أقل مما تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية، وهو ما يعني أن التوازن العام لا يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة بل عند مستوى أقل من ذلك.

2.3.1 ـ المدرسة الكينزية[1]:

لما عجزت المدرسة التقليدية عن تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين وعن إيجاد الحلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتفسير العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة مع اقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الآجال القصيرة، ونجد أن كينز يعالج الأزمة بافتراض ثبات التغيير في مجموعة من العوامل في الآجال القصيرة وهي:

- كيفية العمل وخصائصه.

[1] – نفس المرجع، ص 29.

- حجم الجهاز الإنتاجي ونوعه.

- درجة المنافسة والاحتكار.

- الفن الإنتاجي القائم.

- مستوى الإدارة والتنظيم.

- البنيان الاجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل.

- أدوات وعادات المستهلكين لأن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب العرض، وعليه فإن كينز قد بين أن التقلبات في مستويات الدخل القومي وبالتالي مستويات الناتج والتوظف هي نتيجة عوامل[1]:

- الميل الحدي للاستهلاك.
- الكفاءة الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة.

ومعنى ذلك أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب الطلب، وعندما افترض كينز ثبات الميل الحدي للاستهلاك في الآجال القصيرة فهذا يؤدي إلى تغيير النشاط الاقتصادي حيث يحفز السلوك الاستثماري وهذا يعني أن التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي إنما يتوقف على التعديل في خطط الاستثمار بفعل العوامل التالية:

- التفضيل النقدي.

- تغيير كمية النقود.

[1] – مدني بن شهرة ، نفس المرجع السابق، ص 29.

- الكفاءة الحدية لرأس المال.

ومع زيادة الدخل القومي فإن الميل الحدي للاستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الانحدار زمنا ثم يزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج ومن ثم بطالة شديدة.

ومن هنا يتضح أن الفكر الكينزي يرى أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي ترجع إلى مستوى التغير الذي يحدث في كمية النقود، وإن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب، ومن هذا فإن الكينزيين قد اعتبروا السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإن اعتقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية راجع إلى أن التقلبات الاقتصادية تعود لأسباب حقيقية منها[1]:

- عدم التأكد الذي يكتنف سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية وخاصة قرارات الاستثمار والإنتاج.

- قيام المنشات الإنتاجية بتحديد أسعار منتجاتها في ضوء تكاليف الإنتاج ، و هذا يعني أن السوق التي تعمل فيها هذه المشات هي تنافسية غير كاملة . إن المحدد الرئيسي لعرض النقود هو الطلب على الائتمان و أن فترة السبعينات تبين أن

[1] – عفيف عبد الكريم صندوق، نفس المرجع، ص 26.

النوذج الكينزي غير قادر على تفسير ظاهرة الركود والتضخم و التعايش بينهما بحيث بروزه برجع إلى[1] :

- هيمنة المشروعات الاحتكارية على النشاط الاقتصادي وتوزيع و استهلاك و تمويل .
- محاربة التضخم قد أثرت على استقرار المالي و ذلك نتيجة السياسة النقدية المقيدة
- التضخم كظاهرة احتكارية ناشئة عن جمود كل الأجور و الأسعار في الاتجاه النزولي ، ففي حالة الانكماش فعال تلجا المؤسسات ذات الطابع الاحتكاري إلى تخفيض الإنتاج دون الأسعار ، و يترتب عن ذلك و جود بطالة في ثنايا التضخم أو ما يسمى بالركود التضخمي و هي حالة لا تستجيب للمفهوم الكينزي الهادف إلى محاربة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة و منها نجدها ذات اتجاه واحد فقط محاربة الكساد و الانكماش دون مكافحة التضخم و لم توافق النظرية الكنزية في سياسة تحديد ديناميكية الأجور و الأسعار و هي عنصران رئيسيان في تحديد البطالة و التضخم .

[1] – عفيف عبد الكريم صندوق، نفس المرجع، ص 27.

3.3.1- المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) [1]

إن المدرسة شيكاغو و هي فرع من فروع المدرسة النقدية حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تغلب النشاط الاقتصادي و يتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، المرونة و الاستقرار الاقتصادي الى عدة فرضيات :

1-إن الاقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي و من أهمها :

- استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير و الطويل و بالتالي سوف تتصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلي .
- استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتمد إلى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الآجال الطويلة .

2-ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويلة .

3-الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار .

4- إن التضخم و الانكماش و اختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية .

[1] - مدني بن شهرة ، نفس المرجع السابق، ص 32.

4.3.1-المدرسة الهيكلية [1].

إن مفكرو المدرسة الهيكلية يرجعون مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي إلى خطور الخلل في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية منها :

- الاعتماد على عملية التصدير للموارد الأولية .
- المبالغة في التخصص في الإنتاج .
- الارتفاع النسبي للزيادة السنوية لعدد السكان مقارنة مع ضالة عرض المواد الغذائية .
- قلة النقد الأجنبي لمواجهة ظاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضرورية ، و بالتالي فان الهيكليون يرون بان ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي و ما يترتب عليه من ضعف قوى العرض ، هذا هو الذي يؤدي الى وجود ظاهرة التضخم في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

إن العوامل الهيكلية – الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية – هي السبب الرئيسي في زيادة كمية النقود مع الضعف الإدارة المالية و النقدية لهذه الدول ، و على هذا الأساس يرى مفكرو المدرسة الهيكلية ان عدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية يرجع إلى :

[1] – مدني بن شهرة ، نفس المرجع السابق، ص 33.

- عجز ميزان المدفوعات .
- الاختناقات القطاعية .
- التعاون بين معدلات نمو الأجور ونمو الإنتاجية .
- زيادة مستويات الأسعار في الأجل الطويل .

2 واقع اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الاقتصادي

1.2الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية خلال عقدي السبعينيات و الثمانينات[1] .

عقب الحرب العالمية الثانية و بالتحديد خلال فترة (1945-1969) شهد الاقتصاد العالمي فترة رواج و ازدهار عالمي ، و حققت معظم دول العالم معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و لم يقتصر النمو الاقتصادي المرتفع هذا على الدول المتقدمة بل شمل أيضا الدول النامية حديثة الاستقلال ، ليس هذا فحسب بل أن الإحصائيات تشير إلى أن الدول النامية خلال تلك الفترة المشار إليها حققت معدلات نمو اقتصادي اكبر من تلك المعدلات التي حققتها الدول المتقدمة حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال فترة (1945-1970) حوالي 6.5% في حين لم يتجاوز هذا المعدل في الدول الصناعية الرأسمالية 4.5% خلال الفترة نفسها .

[1]- سيد البواب ، **برامج التثبيت و التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي** ، البيان للطباعة و النشر ، الطبعة2 ، القاهرة مصر 2002 ، ص 17 .

وقد كان من الأسباب التي ساهمت في تحقيق الدول النامية لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة هذه هو استفادتها من فترة الازدهار التي شهدها الاقتصاد العالمي ، إذ انه و في ظل هذا الازدهار استفادت هذه الدول من انتعاش في التجارة الدولية و ما رافق هذا الانتعاش من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على صادرات الدول النامية و خاصة على صادراتها من المواد الأولية التي تشكل أهمية بنسبة كبيرة في هيكل صادراتها كما استفادت هذه الدول من استقرار نظام النقد الدولي الذي شهده العالم خلال تلك الفترة[1] ، وتمكنت معظم الدول النامية من الحصول على القروض من أسواق النقد الدولية بشروط ميسرة و أسعار فائدة منخفضة كما حصلت على مقادير مناسبة من المعونات الدولية ، و قد كان من الطبيعي أن يرافق التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها معظم الدول النامية خلال تلك الفترة –فترة ازدهار الاقتصاد العالمي – ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي كما أن متوسط دخل الفرد في تلك الدول قد شهد نمو ملحوظا و من الأسباب التي أسهمت في ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الدول النامية خلال تلك الفترة ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي بدرجة تفوق معدلات نموها السكاني هذا الأمر كان له انعكاسات ايجابية أسهمت في تحسين مستوى معيشة الفرد في تلك الدول[2] ، وفيها يخص معدلات البطالة فقد كانت تلك الفترة منخفضة و لم تكن البطالة حينها تشكل مشكلة كما هو في وقتنا الحاضر ومن العوامل التي أسهمت في انخفاض معدلات

[1]- سيد البواب ، نفس المرجع السابق ، ص 18 .
[2]- نفس المرجع ،ص 19 .

البطالة خلال تلك الفترة ازدهار الاقتصاد العالمي ، و كذا النهضة التنموية التي شهدتها العديد من الدول النامية[1]. و هكذا تبين أن معظم دول العالم خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الستينات من القرن الماضي و امتدت ما يقارب ربع قرن من الزمن قد شهدت فترة ازدهار في اقتصادياتها و قد كان لازدهار الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة أثار ايجابية على اقتصاديات دول العالم بصفة عامة و على اقتصاديات الدول المختلفة بصفة خاصة ، كما أن معظم دول العالم – النامية و المتقدمة – قد حققت خلال تلك الفترة معدلات نمو مرتفعة و شهدت أوضاعا اقتصادية مستقرة و لا يعني ذلك أن تلك الدول لم تكن خلال تلك الفترة تواجه أي مشاكل اقتصادية بل بالعكس من ذلك كانت هناك العديد من المشاكل ، و لكن نظرا لان هذه المشاكل كانت محددة أي أطوارها الأولى و لم تستفحل بعد فقد تمكنت هناك معظم تلك الدول من مواجهتها و الحد من أثارها السلبية ، و بالتالي لم تكن تشكل حينها عائقا أمام نمو و استقرار اقتصاديات الدول خلال الفترة إلا أن الأوضاع الاقتصادية المستقرة و ما لنمو الاقتصادية المرتفعة التي شهدتها معظم اقتصاديات الدول النامية خلال تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الستينات من القرن الماضي سرعان ما تلاشت ، إذ انه مع بداية عقد السبعينات بدأت تلك الدول تواجه العديد من الأزمات أو الصدمات الخارجية و الداخلية الواحدة تلو الأخرى ابتداء بأزمة النفط الأولى عام 1973

[1]- سيد البواب ، نفس المرجع ، ص 19.

م و الثانية في 1979 و انتهاء بأزمة المديونية التي برزت بشكل واضح عام 1982م[1]، و نتيجة لهذه الأزمات و غيرها من العوامل الأخرى و التي سوف نتطرق لها لاحقا بدأت معظم الدول النامية بداية عقد السبعينات تواجه العديد من المشاكل و الاختلالات الاقتصادية :

- ✓ انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي .
- ✓ ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات .
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم و البطالة .
- ✓ انخفاض الدخل للفرد و ارتفاع مستويات الفقر .

و مع بداية الثمانينات من القرن الماضي تفاقمت هذه المشاكل و الاختلالات الاقتصادية بدرجة كبيرة .

2.2 العوامل التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية .

إن المشاكل و الاختلالات الاقتصادية التي واجهتها العديد من الدول النامية خلال فترة السبعينيات و الثمانينات من القرن الماضي قد نجمت نتيجة تفاقم مجموعة من العوامل الخارجية و الداخلية و التي يمكن إيضاحها فيما يلي :

[1]- حازم الببلاوي ، النظام **الاقتصادي من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة** ، مطابع الوطن للنشر ، الكويت 2000 ، ص 80

1.2.2-العوامل الخارجية : يمكن تلخيص ابرز العوامل أو الصدمات الخارجية التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال عقدي السبعينيات و الثمانينات فيما يلي :

- تدهور معدلات التبادل التجاري :

تدهورت معدلات التبادل التجاري الدولي خلال تلك الفترة تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير النفطية و قد بلغ متوسط هذا التدهور خلال الفترة 1973-1983 حوالي 3.9%[1] ، و من الأسباب التي أسهمت في هذا التدهور :

- ارتفاع أسعار واردات النامية :ارتفعت أسعار السلع (غذائية ،وسيطية ، استثمارية ...الخ) و الخدمات (نقل ،تامين ....) التي كانت تستوردها الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة خلال تلك الفترة بنسبة كبيرة ، ومن العوامل التي أسهمت في ارتفاع أسعار واردات الدول النامية غير النفطية التي شهدها العالم خلال تلك الفترة أو ما أطلق عليها حينذاك بصدمة النفط الأولى وصدمة النفط الثانية، حيث كانت الأولى أواخر عام 1973م عندما ارتفع سعر البرميل إلى 26 دولار أمريكي [2] ، وقد أسهم هذا الأمر في زيادة تكلفة واردات الدول النامية غير النفطية من النفط و مشتقاته ، كما أدى ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة إلى ارتفاع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول

[1] سيد البواب ، مرجع سابق ، ص 30.
[2] حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص 93 .

النامية من الدول الصناعية المتقدمة و قد كان مبرر الدول الصناعية في رفع أسعار تلك السلع هو ارتفاع أسعار النفط و مشتقاته إلا انه يلاحظ أن بالرغم من أسعار النفط العالمية قد انخفضت في بداية الثمانينات إلى ما يقارب نصف ما كانت عليه في بداية السبعينات من القرن الماضي ، و مع ذلك ظلت أسعار السلع الصناعية مرتفعة و من المفيد أن نشير هنا إلى أن صدمتي النفط الأولي و الثانية كانت من أهم أسباب تدهور معدلات التبادل التجاري في الدول النامية غير النفطية خلال تلك الفترة ، حيث ترتب عليها ارتفاع الواردات بصفة عامة و الواردات النفطية بصفة خاصة و للدلالة على ذلك أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بتحليل اثر الصدمات الخارجية على اقتصاديات الدول النامية غير النفطية من خلال اعتمادها على عينة مكونة من 25 دولة إلى أن حوالي 76% من العينة نفسها أظهرت تحسنا ملحوظا في معدلات تبادلها التجاري ، و ذلك بعد استبعاد اثر تزايد مدفوعات الواردات النفطية من الإحصاءات المتعلقة بأسعار الواردات [1].

– انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية[2].

في الفترة التي شهدت فيها أسعار واردات الدول النامية ارتفاعا شديدا شهدت أسعار صادرات تلك الدول من المواد الأولية انخفاضا شديدا و يرجع ذلك لعدة أسباب منها الكساد و الركود الذي تزامن مع تضخم في الدول الرأسمالية و الذي ظهر في اثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في بداية السبعينيات من القرن الماضي و

[1] حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص 94 .
[2] - سيد البواب ، نفس المرجع السابق ، ص 32 .

المعروفة بظاهرة الركود التضخمي كذلك من أسباب انخفاض كمية و قيمة صادرات الدول النامية خلال تلك الفترة[1] :

- إحلال الكثير من المواد التصنيعية بدلا من المواد الخام نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي ، الذي تم إحرازه في هذا المجال ، كما أن ارتفاع الإنتاجية أسهم في انخفاض نصيب الوحدة المنتجة من الصناعات التحويلية من المواد الأولية و الخام .
- بروز النزعة الحمائية التي اتبعتها العديد من الدول الصناعية خلال تلك الفترة من صادرات الدول النامية و بالذات المصنعة و النصف المصنعة تحت مبرر حماية إنتاجها المحلي ، كما أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة عقب أزمة النفط الأولى و الثانية أسهم في انخفاض طلب هذه الدول على واردات الدول النامية .

و هكذا تدهورت معدلات التبادل التجاري في الدول النامية بسبب ارتفاع أسعار وارداتها و انخفاض أسعار صادراتها لان العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات و أسعار الواردات أصبحت في غير صالح الدول النامية ، هذا التدهور كان له آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية و خاصة الغير النفطية ، و كان من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في

[1]- سميرة أيوب ، **صندوق النقد الدولي و قضية الاقتصاد المالي** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، القاهرة مصر ،2000، ص 31.

تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و لجوءها إلى الخارج للاقتراض لمواجهة هذا العجز و بالتالي ارتفاع مديونيتها الخارجية .

– أزمة المديونية الخارجية .

مع نهاية الستينات من القرن الماضي كان حجم المديونية الخارجة للدول النامية منخفض نسبيا وبالتالي لم تكن المديونية خلال تلك الفترة تمثل مشكلة ذات أهمية بالنسبة لتلك الدول ، إلا انه و مع مرور الوقت و بالتحديد عقب صدمة النفط الأولى عام 1973م و ما نجم عن ذلك من تدهور لمعدلات التبادل التجاري الدولي ، اضطرت العديد من تلك الدول الى التوسع في الاقتراض الخارجي ، و نتيجة لذلك ارتفعت مديونيتها بدرجة كبيرة بلغت عام 1981 م ما يقارب673.2 مليار دولار أمريكي بينما لم تكن تتجاوز عام 1970م 67 مليار دولار أمريكي[1] ، و هو ما يعني أن حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970–1981) ارتفعت أكثر من عشرة أضعاف ، و هكذا بدأت تبرز مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية شيا فشيا إلى أن تفاقمت عام 1982م عندما أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها ، و كان هذا الإعلان بمثابة الشرارة الأولى لانفجار أزمة المديونية و من الأسباب التي أجبرت الدول النامية على التوسع في الاقتراض و بالتالي ارتفاع مديونيتها الخارجية خلال تلك الفترة :

- تدهور معدلات التبادل التجاري .

[1] حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص 91.

- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية .
- اختلال السياسات الاقتصادية المطبقة .
- انخفاض حجم المعونات المقدمة للدول النامية .

- انتهاء العمل بنظام ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي[1]

كان للحرب العالمية الثانية أثار سلبية على كافة اقتصاديات دول العالم ، وخرجت هذه الدول من تلك الحرب محطمة تماما في اقتصادياتها باستثناء الاقتصاد الأمريكي الذي خرج سالما ليس هذا فحسب بل أن هذه الحرب أضافت إلى اقتصاده المدني اقتصادا عسكريا و نتيجة لخروج الاقتصاد الأمريكي من تلك الحرب قويا تم اختيار الدولار الأمريكي ليصبح إلى جانب الذهب كنقود دولية في تسوية المدفوعات ، كذلك أصبح الدولار صمن احتياطات العديد من الدول لمواجهة أي اختلال في موازين مدفوعاتها ، وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب بسعر ثابت (35 دولار للأوقية) إلا انه مع استمرار زيادة الحاجة إلى السيولة و من ثم الدولار و عدم نمو الذهب بما يوازي هذه الزيادة أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس 1971 قرارا أعلنت فيه تخليها عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب و قد أعقب ذلك تعويم أسعار الصرف نتائج سلبية على الدول النامية من أبرزها عدم مقدرة تلك الدول على التنبؤ بمعرفة حصيلة مواردها ، و كذلك قيمة التزاماتها الخارجية من النقد الأجنبي و مما

[1] سميرة ايوب ، مرجع سابق ، ص 58 .

لا شك فيه انه في ظل عدم توفر مثل هذه المعلومات يصعب اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة .

2.2.2– العوامل الداخلية : أسهمت العديد من العوامل الداخلية إلى جانب العوامل الخارجية في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال فترة السبعينيات و الثمانينات من القرن الماضي و يمكن إبراز هذه العوامل فيما يلي :

- ✓ **انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة** [1]: مما لاشك فيه أن مستوى الأداء الاقتصادي الذي يحققه بلد ما يعتمد بدرجة أساسية على مدى قدرة و فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة في تخصص الموارد الاقتصادية لذلك البلد ،لكن إذا استثنينا بعض دول شرق آسيا قد طبقت سياسات اقتصادية غير ملائمة يمكن وصفها بأنها ذات كفاءة منخفضة فيما يخص السياسات المالية المطبقة في العديد من الدول النامية نجد أن هذه الدول قد طبقت منذ عقد الستينات من القرن الماضي سياسة مالية توسعية ، بالرغم من أن هذه السياسات المالية التوسعية قد أسهمت في توسع حجم النشاط الاقتصادي و ارتفاع معدلات النمو و التوظيف في الاقتصاد وأحداث تحولات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول ، إلا أنها بالمقابل أفرزت أثارا سلبية على اقتصاديات هذه الدول و كان عاملا رئيسيا في زعزعة اقتصادها استقراره نظرا لان السياسات التوسعية التي تم تطبيقها ففي تتلك الدول

[1]- خليفة مهدي أبو الليل ، **سياسة التحرر الاقتصادي و الأداء الاقتصادي الكلي في اقتصاديات الدول النامية** ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة جنوب الوادي ،القاهرة مصر 1997 ، ص 114.

اتسمت بانخفاض كفاءتها في تخصيص الموارد المالية وفي اختيار مصادر التمويل المناسبة ، الأمر الذي نجم عنه زيادة و اختلال هيكل العجز المالي و هيكل تمويله ، و فيما يخص السياسات النقدية المطبقة في تلك الدول فقد كانت تابعة للسياسة المالية إذ انه و نظرا للدور الكبير الذي كانت تقوم به العديد من الدول في النشاط الاقتصادي و في وضع الخطط الاقتصادية خلال الفترة الماضية فقد كانت السياسات النقدية المطبقة من الدول تابعة للسياسات المالية و اقتصر الهدف الرئيسي لهذه السياسات على تمويل بنود الخطط الاقتصادية بغض النظر عن دور هذه السياسات في تحقيق الاستقرار النقدي[1] .

ونشير إلى أن السياسات المالية التوسعية التي اتبعتها العديد من تلك الدول وخاصة فيما يتعلق بجانب الإنفاق الحكومي و كذلك لجوء العديد من هذه الدول إلى التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز المالي كان من أهم الأسباب التي أسهمت في ارتفاع معدلات نمو تفوق العرض الكلي من جهة ، و زيادة تفاقم المشاكل و الاختلالات الاقتصادية في هذه الدول من جهة أخرى ، و لم تكن سياسات سعر الصرف بمعزل عن ذلك فقد اتبعت العديد من الدول النامية سياسات صرف اتسمت بالرقابة على الصرف الأجنبي[2] ، و قامت العديد من هذه الدول بتقييم عملتها الوطنية بقيمة اكبر من قيمتها الحقيقية وكذلك الحال بالنسبة للسياسات السعرية فقد اتبعت العديد من الدول سياسات

[1]- خليفة مهدي أبو الليل ، نفس المرجع ص 115.
[2]- نفس المرجع السابق ،ص 116.

سعرية مشوهة لا تعكس التكلفة الحقيقية للسلع و الخدمات ، و قد أدى هذا الأمر بدوره إلى بروز اختلاف واضح بين أسعار السلع المحلية و أسعار السلع الأجنبية لصالح السلع الأجنبية ، وعلى وجه الخصوص أسعار السلع الأساسية الغذائية الأمر الذي نجم عنه التحول إلى إنتاج السلع ذات المردودية المرتفعة على حساب إنتاج السلع الأساسية و هو ما أسهم في زيادة الواردات الأجنبية من هذه السلع و بالتالي عجز ميزان المدفوعات [1].

و فيما يخص السياسة التجارية فقد ركزت بدرجة أساسية على إستراتيجية إحلال الواردات و انسجامها مع ما تطلبه تنفيذ هذه الإستراتيجية ، فقد قامت العديد من هذه الدول بفرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات و انسجامها مع ما يتطلبه تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد قامت العديد من هذه الدول بفرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات الأجنبية لغرض حماية صناعتها المحلية ، كما قامت بتقديم الدعم المبرر و الغير مبرر لهذه الصناعات وبغض النظر عن مستوى جودة هذه الصناعات و قدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة لها في الأسواق المحلية و الأجنبية .

✓ انخفاض كفاءة أداء مؤسسات القطاع العام :

قامت ولا تزال العديد من الدول النامية بإنفاق مبالغ كبيرة على مؤسسات القطاع العام فيها ، إلا انه بالرغم من ذلك تتسم معظم هذه المؤسسات في الدول النامية

[1]- خليفة مهدي أبو الليل ، نفس المرجع ص 117.

بانخفاض كفاءتها من جهة و وجود فساد مالي و إداري في بعض المؤسسات من جهة أخرى ، وقد أسهم كل ذلك في ارتفاع عجز الموازنات الحكومية لهذه الدول .

✓ الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني[1] :

تتميز معظم الدول النامية بارتفاع نموها السكاني مقارنة بالدول المتقدمة ، و تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان في الدول النامية قد ارتفع من 1.7 مليار نسمة في 1950 إلى حوالي 5 مليار نسمة في 2000م ، الأمر الذي يعني إلى أن عدد السكان في هذه الدول ارتفع إلى ثلاث أضعاف ، كذلك يشكل عدد سكان هذه الدول نسبة مرتفعة من الإجمالي الكلي لعدد سكان العالم بلغت هذه النسبة خلال عام 1950 حوالي 68% و 82% على التوالي .

و مما لا شك فيه أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان لتلك الدول وخاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة ، و عدم حصول معظم السكان في تلك الدول على التعليم الكافي و الصحة و العناية المناسبة ، أسهم في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و المديونية الخارجية في هذه الدول ، كذلك أسهم ارتفاع عدد السكان في ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة .

[1]- محمد علي حازم ، **سياسات الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 19 .

✓ الفساد المالي و السياسي و الإداري [1]:

عانت العديد من الدول النامية و لازالت تعاني حتى يومنا هذا فساد سياسي و مالي و إداري ، و قد تمثلت ابرز ملامح الفساد السياسي في غياب الحريات السياسية للمواطنين و احتكار السلطة من قبل فئة معينة و شيوع نظام الحزب الواحد في العديد من هذه الدول ، و تعتبر هذه المشاكل و الاضطرابات السياسية في تلك الدول كانت على حساب نمو و تطور اقتصادياتها كونها قد شغلتها كثيرا عن التفكير و الاهتمام في تطوير و تنمية اقتصادياتها ، كذلك تمثلت ابرز ملامح الفساد المالي و الإداري في العديد من هذه الدول في نهب الأموال العامة ، و تهريبها إلى الخارج و الإثراء الغير مشروع من قبل مجموعة معينة و انتشار الرشوة و المحسوبية ، و هذا بدوره أسهم في تبديد الموارد الاقتصادية لهذه الدول و أعاق من أحداث تنمية حقيقية شاملة فيها .

تلك كانت ابرز العوامل الداخلية و الخارجية التي أسهمت في تدهور اقتصاديات تلك الدول خلال عقدي السبعينات و الثمانينات ، ومن الأهمية أن نشير إلى أن العديد من هذه العوامل وعلى وجه الخصوص أزمة النفط و أزمة تدهور التبادل التجاري التي شهدها العالم خلال تلك الفترة لم تقتصر ضررها على اقتصاديات الدول النامية فحسب بل أضرت أيضا بمعظم اقتصاديات الدول المتقدمة و أن كان الضرر الذي لحق بهذه الأخيرة اقل بكثير من الضرر الذي لحق باقتصاديات الدول النامية .

[1]- محمد علي حازم ، نفس المرجع السابق ص 20 .

3.2أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول النامية .

تقوم العديد من الدول النامية خلال الفترة الحالية بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بهدف تحسين أداءها الاقتصادي و معالجة أي اختلالات اقتصادية تعاني منها و بالرغم من أن هذه البرامج تكاد تتشابه في الأهداف التي تسعى لتحقيقها إلا أنها تختلف في المضمون و الإطار الفكري الذي تستند إليه وفي هذا الصدد يجب أن نميز بين نمطين من برامج الإصلاحات التي تقوم العديد من الدول النامية بتطبيقها ، فالنمط الأول يتمثل في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها و يدعمها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و النمط الثاني يتمثل في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها بعض الدول بصورة ذاتية بعيدا عن أي دعم أو تدخل من قبل الصندوق و البنك ، ذلك أن نتيجة التفرقة هذه جعلت العديد من الاقتصاديين يصنفون سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الدول النامية كما يلي :

1.3.2البرامج الأصولية (برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)[1].

هي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها و يدعمها صندوق النقد و البنك الدوليين ، و يتم تطبيقها في العديد من الدول النامية و تستمد هذه السياسات إطارها الفكري و النظري بدرجة أساسية من الأفكار الاقتصادية

[1] عبد المجيد قدي ، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 271 .

للمدرسة الكلاسيكية و المدرسة النيوكلاسيكية ، و التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية و يمكن أن نعرف سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها و يدعمها الصندوق و البنك معا على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها و يدعمها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و يقترح الصندوق و البنك تطبيقها في الدول النامية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها و التحول نحو اقتصاد السوق " ومن أمثلة الدول النامية التي تبنت مثل هذا النوع من السياسات نجد اليمن ، الجزائر ، مصر ، المغرب ...الخ .

2.3.2البرامج الغير أصولية [1].

هي تلك السياسات التي تم تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية و على وجه الخصوص في البرازيل و الأرجنتين و هذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق و البنك و لا تخضع لمشروطيتها ، كما أن هذه السياسات تستمد إطارها الفكري بدرجة كبيرة من الأفكار الاقتصادية للمدرسة البنيوية ، و تتضمن السياسات إجراءات و تدابير من شانها أن تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و من العوامل التي أسهمت في تبني بعض الدول للسياسات غير الأصولية هي الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق البرامج الأصولية و خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية ، و كذا الاختلاف في و جهات النظر حول تفسير ظاهرة التضخم و في كيفية معالجته ، و ذلك أن أنصار البرامج غير

[1] عبد المجيد قدي ، نفس المرجع السابق، ص 271 .

الأصولية لا يتفقون مع أنصار البرامج الأصولية في أن التضخم ظاهرة نقدية ، و يرون أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية بما فيها مشكلة التضخم ترجع أسبابها بدرجة أساسية إلى مشاكل و اختلالات هيكلية في اقتصادياتها ، و بالتالي ينتقد أنصار برامج غير الأصولية برامج الأصولية المقترحة لمعالجة التضخم و يرون في هذا الصدد انه من غير المنطقي ان يكون الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم في بعض الدول النامية التي لا يتجاوز نسبة التضخم فيها مثلا 16%[1] .

3.3.3السياسات الذاتية .

تقوم بعض الدول النامية بتطبيق نمط أخر من برامج الإصلاح الاقتصادي يطلق عليها السياسات الذاتية ، وهذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى ، كما أنها لا ترتكز على إطار فكري معين كما هو عليه الحال بالنسبة لبرامج الأصولية و الغير الأصولية ، كون الدولة التي تتبنى هذا النوع من السياسات هي من يتولى وضع هذه السياسات يمكن أن تصنف ضمن السياسات غير الأصولية .

و تعتبر الصين خير مثال للدول التي تبنت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات نشير هنا إلى أن السياسات الأصولية التي تم تبنيها من قبل صندوق النقد و البنك الدوليين [2] .

[1] -عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ،ص 272 .
[2] - نفس مرجع ، ص 273 .

3. برنامج الإصلاح الاقتصادي وصندوق النقد الدولي

1.3 برامج الإصلاحات الاقتصادية من قبل صندوق النقد الدولي

إن برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي يستهدف أساسا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقمص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار سواء كان تدخلا مباشرا أو غير مباشر، سعريا أو إداريا أو تنظيميا، ومن هنا يمكننا أن نتناول المحاور الأساسية لبرامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهي[1]:

- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1.1.3 تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة:

ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي سعيا منه لتحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات، لأن اعجز في ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي بدوره إلى الزيادة الكبرى في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات

[1]- بن شهرة مدني، مرجع سابق ، ص41.

العامة، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي للتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال[1]:

- الحد من الاقتراض العمومي من البنوك، وذلك من أجل التقليل من عرض النقود ويكون ذلك عن طريق:

1 -الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.

2 -ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات حتى يصل إلى مستوى الأسعار العالمية.

3 -التقليل من الوظائف الحكومية.

4 -العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدة معينة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدا.

5 -الحد من الاستثمارات وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.

6 -التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة.

ويلاحظ أن هذه الإجراءات تستهدف التحكم في إدارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي، رغم أن إعادة صياغة قوى الطلب كمًا ونوعا ينعكس بالضرورة على

[1]- بن شهرة مدني، مرجع سابق ، ص42.

إعادة صياغة قوى العرض، ذلك لأن السوق يتكون من عرض وطلب، أما الوسائل المفروض أتباعها للتقليص من عجز الميزانية فتتمثل في ما يلي:

1.1.1.3 تخفيف النفقات الجارية للحكومة[1]:

وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال:

- تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من المعاهد والجامعات والمدارس.
- تجميد كل أنواع الإعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية.
- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة.
- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية العمومية وزيادة في مشروعات البنية الأساسية التي تتكامل ولا تنافس في مشروعات القطاع الخاص.

2.1.1.3زيادة الإيرادات العامة: ويتم ذلك من خلال:

- رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى، وزيادة قاعدة الممولين والحد من الإعفاءات الضريبية وتطير طرق التحصيل الضريبي، ومحاربة التهرب الضريبي لأن النظم الضريبية في الدول

[1]-بن شهرة مدني، مرجع سابق ، ص43.

تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتسم بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات كبيرة الحجم والقطاع الرسمي، وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار في هذه القطاعات ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي وهو تنقيح النظام الضريبي على[1]:

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة، أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادات في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي.
- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب على الأرباح بما يتناسب والإصلاحات العامة.
- رفع قيمة الضرائب العقارية والأملاك المدنية.
- فرض ضرائب مبيعات عامة.
- الانتقال من الضرائب الجمركية متعددة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا.
- حذف أو تخفيف بعض رسوم الاستيراد.
- إلغاء الإعفاءات الجمركية إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الأسعار.

إن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي:

[1]- إكرام عبد العزيز، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، بيت الحكمة للنشر، بغداد العراق، 2002، ص20.

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.
- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة.
- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي.
- تخفيض العبئ الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي[1].

ونجد أن الإدارة الضريبية تلعب دورا أساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي بحيث أن تغيير السياسة الضريبية من دون تغيير إداري لا يعني شيئا إذ أنه من الضروري ضمان أن التغيرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الإدارية وأن تحسين الإدارة الضريبية تعمل على المحافظة على العوائد وحتى زيادتها في الوقت ذاته، وإن الشرط الأساسي المسبق للإصلاح الضريبي هو أن يكون هناك إصلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفعالية في ظل اقتصاد يتسم بتزايد تعقد قطاعاته، وعموما فإن إصلاح النظام الضريبي وفقا لما يراه الصندوق يتسم بإستراتيجية واضحة المعالم بتحديد الأطر الضريبية والقوانين المحاسبية التي تتطلب التحديث من حين إلى آخر فضلا عن الاعتماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولية، مع تحسن الإجراءات الإدارية وتطوير الأجهزة الضريبية.

3.1.1.3تخفيض الدعم: يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو للمواد الغذائية الأساسية ودعم الصادرات

[1]- إكرام عبد العزيز، نفس المرجع 2002، ص21.

ودعم القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى، لأن هذا الدعم يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج وإن انخفاض الدعم في الميزانية العامة له آثاره الإيجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج وإن انخفاض الدعم في الميزانية العامة له آثاره الإيجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم، ومن هنا يؤكد الصندوق أن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم[1].

4.1.1.3 إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة .

يعد العجز في الميزانية العامة احد الإشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي ، و أن معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته و إيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية و ان تقليص عجز الميزانية يؤدي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج ، و التالي نجد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة اثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي و ذلك لان كل تمويل آثار و تكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي و الأسعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الميزان الخارجي و نلخص هذا التمويل فيما يلي :

[1]- بن شهرة مدني، مرجع سابق ، ص45.

1. التمويل من البنوك .
2. التمويل غير بنكي .
3. التمويل الخارجي .

التمويل من البنوك :

و يتم ذلك أما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية ، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية و عرضها الأمر الذي ينعكس على زيادة حدة التضخم ، و سيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي و تراجع حجم الاحتياطات الخارجية ، و بالتالي تظهر أثار هذا النوع من التمويل على نحو سلبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية الغير منتجة .

التمويل الغير بنكي[1]:

هو دالة لتطوير أسواق المال و حجم الطلب العام على السندات الحكومية ، و بالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم ، إلا انه يكاد منعدما في بعض البلدان النامية بسبب طبيعة القطاع الخاص غير البنكي و له اثر يكون انكماشا على الطلب من خلال أن طريقة التمويل الحكومي قد تفضي إلى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص من التوجه نحو ممارسة الطلب على شراء السلع و الخدمات والسندات الخاصة ، الى شراء

[1]- إكرام عبد العزيز، نفس المرجع 2002، ص23.

السندات الحكومية و من ثم تدفع نحو ارتفاع أسعار الفائدة و هو ما يؤثر سلبا على استثمارات القطاع الخاص

التمويل الخارجي [1]: وهو استخدام الموارد الأجنبية بهدف توسيع العرض المحلي و زيادة الواردات ، مما يؤدي إلى انخفاض اثر العجز على الطلب الفائض على السلع و الخدمات .

و هكذا تباينت طرق تمويل العجز فالاستدانة من البنوك هي طريقة تمويل التضخم كونها تمارس تأثيرا ملحوظا على الأساس النقدي و عرض النقد و دفعها بمعدلات التضخم نحو الارتفاع و التعاظم و تأثر نحوه سلبا على الاقتصاد بحكم تلك الاستدانة و خاصة إذا كانت غير منتجة ، في حين أن التمويل من القطاع الغير البنكي تعتبر عنصرا مؤثرا على هيكل الطلب الكلي للاقتصاد بفعل تحجيمه لطلب القطاع الخاص و تأثيره على الموارد المخصصة لذلك التمويل و تكمن الخاطرة في انه قد يحجم توفر الموارد لتمويل الاستثمار الإنتاجي للقطاع الخاص ، و على وجه الخصوص إذا كان اقتراض الحكومة على أساس سعر الفائدة السوقي و كان أعلى من العائد في مجلات الأنشطة الأخرى ، وترد الخيار التمويلي الأخير المتمثل بالاقتراض الخارجي محفوفا بالمخاطر ما لم يقترن بمنهجية إقتراضية رشيدة ، و عليه فان تمويل العجز محليا أحسن من الاقتراض الإجباري من المؤسسات المالية و هذا بدوره أفضل من الاقتراض من

[1]- إكرام عبد العزيز، نفس المرجع ، ص24.

البنوك لان سوق السندات الحكومية من شانه الحد من الأثر التضخمي للاقتراض استنادا إلى ما يمكن أن يولد عن ذلك من تضخم اثر عملية الاقتراض من البنك و إنما كذلك فان إقامة سوق للأوراق المالية يتيح للحكومة ممارسة حالة استخدام السوق المفتوحة للتحكم بالكتلة النقدية و الائتمان دون حدوث اي تشويه محتمل أن ينشا على أساليب التدخل المباشر و خير دليل تجارب الدول التالية : اندونيسيا ، الفلبين ، سيريلنكا .

2.1.3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[1] : إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات و هو سجل نظامي و كامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين ، و المقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافؤ في ضلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج ، و لاشك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي ، فان كان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي و بالتالي فان الصادرات تكون في الغالب اقل من الواردات ، مما يدل على أن فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار و الادخار)تؤثر على فجوة تجارية خارجية (الفرق بين الصادرات و الواردات) ، و يرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة يسبب

[1]-بن شهرة مدني ، مرجع سابق ، ص 48 .

العجز في القطاع العام المالي و عجز المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية التابعة للقطاع العام ، و ذلك العجز الممول أما من مصادر تضخمية أو من مصادر خارجية أو الاثنين معا ، كما انه يرى كذلك ان أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات و الصادرات ، بالإضافة إلى عدم و جود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم و من هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هي [1]:

- تخفيض فجوة الموارد المحلية .
- إصلاح سعر الصرف .
- تحرير التجارة الخارجية .
- تحرير هيكل أسعار الفائدة .

3.1.3- دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي[2] :

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فان البرامج التي انبثقت عن كل من صندوق النقد و البنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دورا رئيسيا في التنمية و فرضت رقابة صارمة على الأسواق الأجنبية .

[1]-بن شهرة مدني ، مرجع سابق ، ص 49 .
[2]-نفس المرجع، ص 50 .

و عمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حد كبير عن المنظومة العالمية إلى دعم الاستهلاك الأساسي و سياسات اعادة توزيع الدخول لكن منذ عقد الثمانينات ، و ذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية ، حنث اكتشف الصندوق ان الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشويهات مالية و نقدية بل ان الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول ، و قد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين الصندوق و البنك الدوليين ، ذلك التعاون الذي نمى من خلال ما يسمى بالمشروطية المتبادلة . فالسياسة المالية و النقدية و ما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص و فتح المجالات التنافسية ، و معنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق و يظهر ذلك من خلال[1] :

- تقليص دور القطاع العام .
- دعم و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- الخوصصة .
- توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص.

[1]-إكرام عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 36.

1.3.1.3 تقليص دور القطاع العام [1]:

ان اغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي و منها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي و من أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواءا كان ذلك منن الناحية الإنتاجية أو الخدماتية و هو ما يتعارض مع فلسفة صندوق و البنك العالمي ، و عليه يوصى برنامج الإصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية و إعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام و خاصة في مشروعات الصناعة التحويلية على ان تنحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية و ذلك لكفاءة القطاع الخاص من جهة نظر الصندوق .

و بالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات اقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ، كما ان تقليص دور القطاع العام يستند إلى [2]:

- تخفيض من نفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام .
- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص .

[1]-بن شهرة مدني ، مرجع سابق ، ص 52 .
[2]- نفس المرجع سابق ، ص 54.

- التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبئ على الاقتصاد الوطني .

2.3.1.3عدم و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق و يخلق معوقات أثناء تدفق رؤوس الأموال و بخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي و بالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة ان تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه إتباع الخطوات التالية[1] :

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب و الرسوم أما كليا أو جزئيا .
- تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار لهذه الأموال .
- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة و إعطاءها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام .
- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد واليات اقتصاد السوق .

ان هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية و تكنولوجية متقدمة و خبرات إدارية و علمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني .

[1]-بن شهرة مدني ، مرجع سابق ، ص 57 .

3.3.1.3 الخوصصة :

ان التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده لأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام فقد كانت إيراداتها اقل من التزاماتها المالية الجارية و كان عائد رأس المال ضعيفا و قرارات الاستثمار و التسعير و التوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة و كانت ميزانية الدولة تتحمل اعباءا ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام و نتيجة الدعم المتواصل لها ، " ونجد ان برامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة تطورت للتخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة و تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كليا" [1]، و من هنا توصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية و تجارية و تشير أدبية الصندوق من وضع برنامج باليات خاصة تبدأ بمسح كامل مشروعات القطاع العام و مشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقسيم الأصول ووضع جدول زمني للبيع و إنشاء جهاز خاص يتولى هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع .

و نجد الدعوة للخوصصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) التي نادت لتصفية المشروعات القائمة باعتبارها احد الحلول للخروج من الكساد التضخمي ، فالمشكلة لم تعد في النقص في الطلب الكلي الفعال بل نقص في العرض و تصفية هذه

[1] - دانيال ارنولد ، **" تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم "** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع و النشر، بيروت ، الطبعة الأولى ، (1992)، ص312

المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض و يرى الصندوق ان بيع هذه الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابيا على عدة محاور هي[1] :

- تخفيض من أعباء ميزانية الدولة في عدم هذه الوحدات و بالتالي توفير أموال الدعم لتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية .
- تقليل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة .
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة الى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير .

4.3.1.3 توفير الفرص لكل من القطاع العام والخاص [2]:

يرى صندوق النقد الدولي ان القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي يتطلب التمييز بينه و بين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية ويكون ذلك بـ :

- فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص .
- إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام .
- جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و القطاع الخاص .

[1] - دانيال ارنولد ، نفس المرجع السابق، ص315
[2] - نفس المرجع ص316

- السعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام .

3-2 أسباب اتجاه الدول النامية نحو تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي .

بدأت العديد من الدول النامية منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي بإبرام اتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية ، أو ما يطلق عليها ببرامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي تستند بدرجة أساسية على تطبيق آليات السوق ، و نشير هنا إلى ان عدد الدول النامية التي تقوم بتطبيق مثل هذه البرامج قد ارتفع في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة ، و نرى ان من أهم الأسباب التي أسهمت في توجه الدول النامية نحو تطبيق هذه البرامج[1] :

1.2.3المشاكل و الاختلافات الاقتصادية التي واجهتها الدول النامية :

سبق و ان اشرنا إلى ان هناك العديد من العوامل (الأزمات) الداخلية و الخارجية التي ظهرت خلال عقد السبعينيات و الثمانينات من القرن الماضي قد أسهمت مجتمعة في بروز العديد من المشاكل و الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات ، و التي كان من أبرزها انخفاض في معدلات نمو الاقتصادي و ارتفاع

[1]- سيد البواب ، مرجع سابق ، ص 37 .

العجز في موازينها الحكومية و في موازين مدفوعاتها و تدني مستوى معيشة سكانها و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة ..... الخ .

و مع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بلغت هذه المشاكل و الاختلالات الاقتصادية ذروتها و استفحلت بدرجة كبيرة أصبحت عندها هذه الدول غير قادرة على مواجهتها ، و نتيجة لذلك اضطراب العديد من تلك الدول الاستعانة بصندوق النقد و البنك الدوليين لمساعدتها في معالجة هذه المشكلات ، و الاختلالات من خلال قيامها بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بالتعاون و التنسيق مع الصندوق و البنك[1] .

2.2.3ارتفاع المديونية [2]: تعتبر مشكلة المديونية الخارجية و تزايد أعباءها في الدول النامية من أهم أسباب لجوء العديد من هذه الدول لعقد اتفاق مع صندوق النقد و البنك الدوليين لتطبيق برامج الإصلاحات ، و ذلك نظرا لان العديد من تلك الدول و جدت نفسها عقب أزمة المديونية التي بلغت ذروتها عام 1982 غير قادرة على سداد ديونها الخارجية و كذا سداد فوائدها و الأعباء الناجمة عن هذه الديون فان ذلك سيكون على حساب قدرتها في استيراد السلع الاستهلاكية اللازمة للمحافظة على الحد الأدنى لمستوى معيشة السكان في تلك الدول ، و كذا قدرتها في استيراد السلع الوسيطية و الإنتاجية و الاستثمارية اللازمة لعمليات الإنتاج و الاستثمار و التنمية و التصدير الشيء نفسه فيما يخص واردات الخدمات و بالتالي تكون المحصلة النهائية لهذا الوضع انخفاض كبير في

[1]- سيد البواب ، مرجع سابق ، ص 37 .
[2]- نفس مرجع سابق ، ص 38 .

معدلات النمو الاقتصادي و في مستوى المعيشة الذي هو أصلا متدني في تلك الدول ، و تفاقم العجز في موازناتها العمومية ، وفي موازين مدفوعاتها ، و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة إلى أعلى المستويات ، و بالتالي المزيد من التدهور في تلك الدول و الذي قد ربما يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي ، و حتى لا تتعرض هذه الدول لمثل هذه المشاكل من جهة أخرى و نتيجة لعدم مقدرتها على سداد ديونها من جهة أخرى ، فقد لجأت إلى إبرام اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية كون تطبيق هذه البرامج شرط أساسي لوصول هذه الدول إلى نادي باريس الذي يتم فيه إعادة جدولة ديونها الخارجية .

3.2.3تطوير الفكر الاقتصادي [1]:شهد الفكر الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة العديد من التطورات ، و ظهرت في هذا الصدد العديد من الرؤيا و الأفكار الاقتصادية و خاصة في الجوانب المتعلقة بدور الدولة الاقتصادي و سياسات الاقتصاد الكلي ، و قد بدا هذا التطور منذ عقد الثلاثيات من القرن الماضي على اثر أزمة الكساد الكبير (1929-1933) و ظهور أفكار الاقتصادي كينز 1936 و التي عادة ما يطلق الاقتصاديون على هذه الأفكار (النظرية الكينزية) و قد اعتمد كينز في نظريته على الفكر الاشتراكي لمعالجة الأزمات الاقتصادية الدورية و الكساد الهائل الذي ضرب اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة خلال تلك الفترة و قد نادى كينز بتدخل الدولة من

[1]- احمد النجار ، مرجع سابق ، ص10 .

اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب و تحقيق التشغيل الكامل [1]، و أشار كينز على ان التعادل بين الادخار والاستثمار يمكن ان يتحقق على أفضل وجه بغض النظر عن الإجراء النقدي المناسب من خلال سيطرة الدولة على الاستثمار و الإجراءات المالية التعويضية[2]، الأمر الذي يعني أن كينز لا يتفق مع أفكار النظريات الكلاسيكية التي كانت ترى أن آليات السوق قادرة على تحقيق التوظيف الكامل ، و تصحيح أي اختلالات مؤقتة بصفة تلقائية ، و مع بروز النظرية الكينزية و النجاح النسبي للتجربة الاقتصادية فيما كان يسمى بالاتجاه السوقي في بدا الدور الاقتصادي للدولة يتوسع وبدأت الدولة تتبنى العديد من السياسات الاقتصادية التي تستطيع من خلالها أن تتحكم في إدارة جانب الطلب الكلي في الاقتصاد و من ثم التحكم في مستويات التوظيف و الإنتاج و الدخل القومي و بذلك أصبح للدولة دور هام في معالجة الاختلالات التي قد تنجم من تطبيق آليات السوق ، و كذلك في الموازنة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري بما يتلاءم و مستويات اللازمة للتوظيف الكامل ، و هدف استقرار الأسعار و بالتالي فان على واضعي السياسات الاقتصادية المناسبة التي من شانها أن تحقق أعلى مستوى من التوظيف في ضوء معدل تضخم يمكن تحمله إلا أن بروز أزمة الركود التضخمي التي تعرض لها العديد من اقتصاديات دول العالم خلال عقد السبعينات سرعان ما أثبتت عدم صحة المنطلق الذي استند عليه منحنى فليبس (التوظيف الكامل و استقرار الأسعار) كما

[1-2]- احمد النجار ، مرجع سابق ، ص 12 .

أن حدوث هذه الأزمة اثبت عدم صحة بعض أفكار النظرية الكينزية التي كانت ترى ان الركود لا يمكن أن يحدث في نفس الوقت الذي يتزايد فيه التضخم ، و نتيجة لذلك انقسمت أراء الاقتصاديين حيال هذه النظرية ما بين مؤيد لها و ما بين معارض ، هذا الأمر بدوره في ظهور تياران أساسيان في الفكر الاقتصادي الأول يطالب بإعادة إحياء النظرية الكلاسيكية و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و يمثل هذا التيار ما يطلق عليه بالكلاسيكيين الجدد او النيوكلاسيك و النقديين والتيار الثاني يدافع عن أفكار الكينزية و يطالب باستمرار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و يطلق على أصحاب هذا التيار بالكنزيين الجدد [1]، و بالرغم من بروز هذه التيارات و تباين الأفكار الاقتصادية التي ينادي بها كل تيار لا ان الأفكار التي يتبناها التيار الأول الذي ينادي بتقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و الأخذ باليات السوق كانت هي أكثر انتشارا و تطبيقا في العديد من الدول ، ذلك ان معظم دول العالم في عصرنا الحديث تتجه نحو الأخذ بنظام السوق و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى نطاق ضيق و بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص ، ومن العوامل التي أسهمت في انتشار تطبيق نظام اقتصاد السوق بروز سيطرة تيار اليمين المحافظ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات ، هذا التيار الذي يتبنى العمل بنظام اقتصاد السوق و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و خصخصة وحدات القطاع العام ،

[1-2]- احمد النجار ، مرجع سابق ، ص 12 .

و كان من ابرز عناصر هذا التيار الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان و رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغرين تاتشر ، كما كان لتفكك الاتحاد السوفياتي و انهيار نظامه الاقتصادي دورا كبير في انتشار تطبيق نظام اقتصاد السوق في العديد من دول العالم و خاصة دول أوربا الشرقية و كذلك في الدول النامية التي كانت تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي ، و ما برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في وقتنا الحاضر إلا تأييد للتيار الذي يتبنى و يدعو إلى تطبيق اقتصاد السوق .

3.3الآثار العامة للإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية [1]

لم تفصح سياسات الإصلاح الاقتصادي عن أي مضمون تنموي حقيقي ، و لم تكن المؤسسات التي فرضت هذه السياسات معنية بقضايا التنمية .

و تشير النتائج التي تمخضت عن هذه السياسات في معظم البلدان التي اضطرت إلى إتباعها بأنها ساهمت بشكل واضح في تشويه السياسات الاقتصادية الوطنية و أبعادها عن القضايا الأساسية من خلال طرح البدائل من السياسات التي تركز على التمويل الخارجي و ضرورة الإيفاء بمتطلباته ، حيث أصبح النشاط الرئيس للمؤسسات المالية العالمية يتمثل في توليد الديون على و إدارتها و السيطرة على عمليات سدادها و استخلاص الفوائد المترتبة عليها .

[1]- سيد البواب ، مرجع سابق ، ص 40 .

لقد كان الغرض الأساسي من تطبيق مثل هذه السياسات كما ادعت الجهات التي مارست فرضها على البلدان التي أثقلتها الديون الخارجية ، هو المساعدة على التخلص من أزمة المديونية و تحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية إلا ان النتائج تشير و بعد هذه المدة الطويلة من التطبيق و الالتزام بوصفات صندوق النقد الدولي بان معظم بلدان الإصلاح الاقتصادي قد تعرضت إلى المزيد من المشكلات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية . ان الجرعات من الإصلاحات الاقتصادية التي أعطت لبلدان أزمة المديونية الخارجية بعد عام 1982 لم تمنع من الوقوع في أزمات أخرى ، فقد تعرضت قيمة البيزو المكسيكي الانهيار عام 1994 ، وقد تدخل صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الأزمة المالية و ذلك من خلال جرعات مالية جديدة . وفي عام 1997 ضربت سلسلة من الأزمات المالية بلدان جنوب شرق أسيا ، كما تعرضت روسيا و البرازيل إلى أزمات مالية عام 1998 و كذلك الحال في كل من الأرجنتين و تركيا عام 2001 و من هنا تدخل الصندوق أيضا بالعمل مع بلدان الأزمات المالية وبالتنسيق مع المؤسسات المالية العالمية و بخاصة البنك الدولي من اجل مواجهة هذه الأزمات[1].

لقد ساهمت الاضطرابات المالية في هذه البلدان خلال عقد التسعينات و ما بعدها في تدهور معدلات تبادلها التجاري و انخفاض حصيلة صادراتها و تعرضها إلى ركود اقتصادي شديد ساهم في تفاقم معدلات البطالة و انخفاض مستويات المدخول و انتشار الفقر على مستوى واسع ، حيث ارتفع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في

[1]-عدنان حسين يونس ، التمويل الخارجي و سياسات الإصلاح الاقتصادي ، دار المنهج للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن 2011 ، ص 100 .

بلدان أمريكا اللاتينية إلى حوالي 70 مليون نسمة عام 1997 وتفاقمت حدة التفاوت في المستويات المدخول بين فئات المجتمع ، إن تعرض معظم بلدان الإصلاح الاقتصادي إلى أزمات مالية مستمرة قد جعلها أكثر تبعية للسوق الرأسمالية العالمية و أكثرها حاجة إلى الاقتراض الخارجي فليس غريبا ان نجد بلدان مثل كوريا الجنوبية التي تعد من أقدم بلدان جنوب شرق أسيا التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية قد تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية ، آذ ارتفع معدل البطالة فيها من 2.1% عام 1997 إلى نحو 8.7% عام 1999 ، كما بلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في حدود 19.2% من إجمالي سكانها عام 1998 [1].

و على الرغم من اعتراف صندوق النقد الدولي بان جانبا من سياسته المالية لمعالجة العجز في بلدان الإصلاح الاقتصادي كانت انكماشية إلى حد الإفراط إلا انه لم يعترف بأخطاء السياسة النقدية ، فقد اجبر بلدان الإصلاح على رفع معدلات الفائدة ، إذ ازدادت إلى أكثر من 25% كما حصل في كوريا الجنوبية و كان الدافع وراء ذلك حسب ما تراه سياسات الصندوق اجتذاب رؤوس الأموال إلى بلدان الإصلاح مما يساعد في زيادة الاستثمار و دعم سعر الصرف واستقرار العملة ، إلا ان هذا الارتفاع الذي فرض في معدلات الفائدة و بشكل غير منسجم مع معطيات الظروف الاقتصادية و المالية أدى إلى ازدياد حالات القروض غير المحصلة فضلا عن تفاقم خدمات الديون الخارجية على هذه البلدان و تزايد حالات العجز عن الإيفاء بها .

[1]-عدنان حسين يونس، نفس المرجع السابق ، ص 101 .

كما ان تحرير أسعار الصرف كإحدى الوصفات التي يطالب بها الصندوق النقد الدولي قد أدى إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملات المحلية لبلدان الإصلاح إزاء العملات الأجنبية الأساسية ، إذا كان الظاهر من هذه الوصفة هو من اجل الزيادة في الصادرات و تقليل الاستيراد و لدعم موازين المدفوعات ، فان مثل هذا التخفيض من شانه ان يؤدي إلى تحقيق عدة من المنافع المالية للبلدان الرأسمالية الدائنة مقابل عدد من الخسائر و يزيد من جلب الفائض الاقتصادي من البلدان النامية المدينة ، حيث يترتب على هذا الإجراء [1]:

- ارتفاع قيمة الديون بالنسبة للبلدان النامية المدينة لصالح البلدان الرأسمالية الدائنة
- انخفاض قيمة الديون و الأرصدة المالية للبلدان النامية المستثمرة لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة .
- انخفاض قيمة الدين الخارجي للعملة العالمية (الدولار الأمريكي) عند تحويله إلى عملات أخرى.

و في نطاق الأزمات المالية لبلدان الإصلاح الاقتصادي و سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملات هذه البلدان فقد ازدادت التزاماتها المالية المحسوبة بالدولار ، حيث تم تقييمها بالعملات المحلية .

[1]-عدنان حسين يونس، نفس المرجع السابق ، ص 102 .

لقد تراجع دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي على اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي و تقليص حجم الإنفاق الحكومي نتيجة للتقشف المالي و بشكل غير مدروس لما يجب ان يتقلص و ما يجب ألا يتقلص ، حيث "شملت السياسة المالية الانكماشية في معظم بلدان الإصلاح الاقتصادي ،جوانب مهمة من الخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة و التعليم و دعم السلع و المواد الضرورية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل ، كما تراجع حجم الإنفاق الإنمائي لاسيما على اثر التدهور الذي يحصل في أسعار المواد الأولية و انخفاض حصيلة صادرات البلدان النامية من إجمالي الصادرات العالمية و في الوقت التي تطالب فيه البلدان الرأسمالية الدائنة و مؤسساتها الاقتصادية حكومات البلدان الإصلاح بان تقلص حجم نفقاتها العامة و تحدد من دعمها للسلع و الخدمات الأساسية ، نجد ان الإنفاق الحكومي في البلدان الرأسمالية مازال يمارس دورا واضحا في دعم العديد من الخدمات الاجتماعية حيث بلغت نسبة الإنفاق العام 36.6% من الناتج المحلي الإجمالي لقد أدت السياسات التقشفية على السلع و الخدمات الأساسية إلى إلحاق أضرار كبيرة بفئات واسعة من المجتمعات الإصلاح الاقتصادي ، وساهمت في زيادة حد التفاوت في مستويات الدخول و انتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع "[1]. فقد تمخضت عن سياسات الاقتصادي إعادة توزيع الدخل المحلي بين الخارج و الداخل من ناحية و بين الطبقات الفئات الاجتماعية في بلدان الإصلاح من ناحية أخرى ، حيث ضمنت البلدان الرأسمالية الدائنة حصة أوفر من الفوائض الاقتصادية المتولدة فير بلدان الإصلاح من

[1]-عدنان حسين يونس، نفس المرجع السابق ، ص 103 .

خلال علاقات التبادل اللامتكافئ و تحويلات الفوائد و الأرباح ، كما تضمنت على الصعيد المحلي إعادة توزيع للثروة و الدخل لصالح الفئات المستفيدة من سياسات الإصلاح ، لا سيما كبار التجار الذين اصبحو يشكلون قوة اجتماعية بارزة في بلدان الإصلاح الاقتصادي إلى جانب فئة من ملاك الأراضي و العقارات الذين و جدوا في سياسات الإصلاح دعما لمواقعهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و فرصة ملائمة لاستعادة مكانتهم في إطار الدعم العالمي للاستثمارات الخاصة و حرية التجارة و تقليص ملكية الدولة و الحد من دورها الاقتصادي و الاجتماعي .

و من ثم فقد تبلورت مع سياسات الإصلاح قوى اجتماعية ذات ارتباط و ثيق بهذه السياسات صمن إعادة هيكلة للبرجوازية الوطنية لصالح البرجوازية التجارية و الاستثمارات المالية المتصلة بالأداء الاقتصادية و المالي للشركات العالمية او في ضوء ما لحق بالصناعات المحلية من أضرار ، فضلا عن التعويل على الأخرى المساندة لسياسات الإصلاح و المستفيدة من إجراءات في قطاعات و فروع الاقتصادي و المحلي و المؤسسات الحكومية [1].

إن مشروطية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مجال الخصخصة و تشجيع الاستثمارات الأجنبية قد أدت إلى كبح المشروعات التنموية العامة التي يحتاجها المجتمع لمواجهة نواقص و عيوب السوق و انعكاساتها السلبية على الفئات الاجتماعية

[1]-عدنان حسين يونس، نفس المرجع السابق ، ص 105 .

محدودة الدخل ، الأمر الذي فأقم من حجم التكاليف الاجتماعية ، كما أدى إلى تعرض الصناعات المحلية الواعدة إلى منافسة شديدة من قبل المشروعات الأجنبية و السلع المستوردة ، وفي إطار سياسات الإصلاح الهادف إلى تخلي الدولة عن الحماية و الدعم الحكومي لهذه المشروعات .

و "مما زاد من صعوبات و مشاكل الصناعات المحلية ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاجية لا سيما المستوردة التي تحتاجها هذه الصناعات ، و في ظل ضغوط الإصلاح لخفض القيمة الخارجية للعملات المحلية فضلا عن رفع أسعار الفائدة و الدور الذي أنيط بضرائب المبيعات و القيمة المضافة "[1]، و التي ساهمت بدورها في رفع أسعار المنتجات المحلية و نقل العبء الضريبي إلى المستهلكين .

لقد أدى هذا الواقع في حالات عديدة إلى عجز الصناعات المحلية و تحويل رؤوس أموالها نحو الاستثمارات التجارية و العقارية سعيا وراء الأرباح السريعة ، و الأكثر ضمانا ، فضلا عن ازدياد حالات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و استثمارها في المضاربة في أسواق الأوراق المالية العالمية .

و في "ضوء ذلك فان ما هو مطلوب من سياسات الإصلاح الاقتصادي ، هو إضعاف دور الدولة و الحد من نفقاتها لصالح القوى الاقتصادية الكبيرة داخليا و خارجيا

[1]- عبد المجيد قدي ،مرجع سابق ، ص 107 .

و خلق تحالفات اقتصادية تؤول إلى دمج اقتصاديات الإصلاح وتكاملها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، و محاولة إنهاء أي فكرة للتنمية الوطنية المستقلة خارج نطاق حلقات التبعية و الاقتصاد العالمي الجديد "[1].

و استنادا إلى ما تقدم فان سياسات الإصلاح الاقتصادي ، و في عدد غير قليل من الحالات ، لم تستطع أن تأتي بمعالجات و حلول للمشكلات التي تعاني منها البلدان المثقلة بالديون ، حنث لم تمثل سوى آليات لتعبئة ما هو مطلوب من فوائض اقتصادية بغية الإيفاء بخدمات الديون و عوائد الاستثمارات الأجنبية و محاولة الحفاظ على الأهلية الائتمانية التي تسهل حصول البلدان المدينة على قروض جديدة و يتضح ذلك من خلال ما تمخض عن تطبيق هذه السياسات من نتائج يمكن إجمالها بشكل عام في النقاط التالية[2] :

1-تزايد العجز في موازين المدفوعات العامة بدلا من خفضها .

2-تفاقم من حدة المديونية الخارجية و خدماتها و تكرار حدوث الأزمة المالية .

3-انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار المحلي بدلا من زيادتها .

4-ارتفاع معدلات التضخم و اتساع نطاق الفقر و البطالة و تدهور مستويات المعيشة لفئات واسعة من مجتمعات الإصلاح الاقتصادي .

[1]- [2]عبد المجيد قدي ،مرجع سابق ، ص 109 .

خلاصة :

إن أي إصلاح اقتصادي يتبع فلسفة معينة و تتبنى هيئات تنفيذية هذه الفلسفة حيث تظهر الحاجة إليها من اجل إصلاح ما هو مفسد و ذلك بوضع برامج إصلاحية نابعة من أفكار و مفاهيم وجدت ضمن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى المدارس المختلفة .

كما أن اقتصاديات الدول النامية خلال السبعينيات و الثمانينات من العقد الماضي متدهورة الأمر الذي جعلها تتبنى الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و هي عبارة عن مجموعة من تصاميم لنماذج اقتصادية متمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي الذين يرميان إلى تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و دعم آليات اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي .